المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 06-05-2006 العـــدد : 12273
الصفحـات : 58 المسلسل : 360

مكافحة الفقر وتحسين المعيشة

قراءة في الخطط والأدوات والنتائج المتوقعة

□ جدة ـ الجزيرة

اعتمدت العديد من الدول التي لاحظت تفشي الفقر بين مواطنيها حزمة من السياسات والآليات المعملية القابلة للتطبيق على أرض الواقع وذات المردود السريع لاجتثاث هذه الظاهرة ، بعدما فشل اعتماد الضمان الاجتماعي كأسلوب وحيد لإعانة الفقراء ، وفي حلقة مفرغة من الفقر . فالفقير إما مريض لا يقدر على العمل ، أو جاهل غير مدرب على مهنة يكسب منها ، أو ليس لديه مال يقيم به عملاً يدر عليه دخلاً ، أو لهذه الأسباب مجتمعة ، والمساعدات المالية لا تعالج أياً من هذه الأسباب بذلك يستمر الفقير فقيراً ، ويذهب ذرية من الفقراء . وقد اختلفت سياسات وآليات مواجهة الفقر من دولة إلى أخرى تبعاً للظروف وواقع كل دولة ، وتراوحت بين سياسات طويلة الأجل تعالج جذور المشكلة وأخرى قصيرة الأجل ذات مردود سريع في حل مشكلة الفقر . ولكلا النوعين من السياسات جدواها ، ولا غنى عن أن يسيراً بشكل متوازٍ لحل مشكلة الفقر .

أولاً : الخطط قصيرة المدى

وتشمل هذه الخطط :

١- تكوين قاعدة معلوماتية عن ظاهرة الفقر والفقراء في المجتمع تسمح باستكشاف هذه الظاهرة ومعرفة معالمها وخصائصها ومسبباتها وتتبع حركتها وأماكن تواجدها وقياس مدى نجاح الحلول التي يتم الأخذ بها ، ومردود الإعانات التي يتم تقديمها، والقيام بمسوحات لمعرفة مدى فعالية الاستفادة من البرامج المتاحة للخروج من الفقر . وكذلك تحديد الفئات المندرجة تحت عنوان الفقر ، وتحديث هذه المعلومات وتقييمها باستمرار طبقاً لما يستجد .

٢- توجيه المشاريع والخدمات نحو المناطق الأكثر فقراً والمناطق النائية، وتنمية البلدان الصغيرة ، وتحسين التخطيط الحضري ، والعمل بنشاط على تنمية المدن متوسطة وصغيرة الحجم ، والسماح للمدن الكبيرة بدعم تنمية المناطق المجاورة عن طريق « تأثيرها الإشعاعي» ، وتطوير بلدات صغيرة في مناطق منتقاة .

٣- اعتماد نظم دفع الضرائب واستغلالها مع عوائد الزكاة لتقوية موارد الفقراء، وتشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات مجانية عالية الجودة للفقراء ، من خلال المزاوجة بين الخدمات المجانية المقدمة للفقراء ، والخدمات الهادفة للربح المقدمة لبقية فئات المجتمع .

٤- التركيز الرشيد على المشروعات الريفية ، وتحسين نظم السوق الريفية والتصنيع الزراعي بما فيه الخدمات المعاونة ، ويتزامن مع ذلك تحسين الظروف المعيشية ، والخدمات العامة ، والخدمات الاجتماعية في القرى .

٥- فتح المجال للشباب والأسر الفقيرة القادرة على العمل من أجل إقامة مشروعات صغيرة ذات ربحية معقولة، وذلك بمنحها قروضاً دون فوائد أو بنظام المشاركة في الربح ، مع المتابعة المستمرة لهذه المشروعات وتذليل كافة المعوقات التي تعترضها ، ومنحها مزايا تفضيلية من قبل الدولة .

٦- إعادة ترتيب أولويات الجمعيات الخيرية ، وذلك بتوجيه المساعدات الخيرية إلى الجوانب الإنتاجية ، فكما هناك قرض استهلاكي وقرض إنتاجي، فإن هناك مساعدة إنتاجية

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 06-05-2006 العـــدد : 12273
الصفحـات : 58 المسلسل : 360

وغيرها استهلاكية، بمعنى أنه بدلاً من أن يعطي المحتاج مساعدة لشهر، الأفضل أن يعطى سيارة تاكسي أو نقل أو أن يعطى الشاب منحة تدريبية في أحد المعاهد المتخصصة على حساب المحسن ليحصل بها على عمل، أو أن تعطى المرأة تكاليف بناء مشغل خياطة، خاصة وأن الكثير من أرباب الأسر والمحتاجين لديهم القدرة على العمل والتكسب.

٧-إنشاء بنوك للفقراء مهمتها تسهيل الخدمات المالية للفقراء، ومساعدتهم كي يصبحوا منتجين، وتعتمد فكرة بنك الفقراء على مبدأ الإقراض متناهي الصغر لشريحة الفقراء الذين تضيق أمامهم، بل تنعدم فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، وهؤلاء -أفراداً وجماعات- يحتاجون إلى من يدعم بالمهارة والمال للبدء في مشروع إنتاجي يدر الدخل لكي يساهموا في تحريك مجتمعهم المحلي وتنميته.

ثانياً: الخطط طويلة المدى

وتتمثل هذه الخطط في:

١-توفير تعليم راقي النوعية للفقراء يكون متوائماً مع حاجات سوق العمل، مع ضمان عدم استبعاد الفقراء من التعليم الذي يوفر فرصاً أوسع في سوق العمل، وخاصة التعليم الفني والمهني، والذي يحتاج إليه سوق العمل، ويوفر دخلاً مرتفعاً، ولا يحتاج إلى فترة دراسة طويلة، وهي مواصفات تنسجم أكثر مع الفئات الفقيرة.

٢- تشجيع الفئات الفقيرة على استكمال تعليمهم، ليس فقط باتباع أسلوب مجانية التعليم، وإنما عن طريق نوع من الحوافز لصالح الفقراء عبر منح دراسية توفر عليهم التكاليف المباشرة، وتكلفة الفرص البديلة أي عائد عمل الأبناء فيما لو تركوا الدراسة.

٣-خلق الآلاف من فرص العمل سنوياً وإعطاء هذا البند أولوية قصوى، بهدف تقليل البطالة إلى أدنى حد ممكن، ويتحقق ذلك عبر تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص لتطوير أنشطته في المجالات المختلفة، باعتبار البطالة أحد العوامل الرئيسية لنمو ظاهرة الفقر.

٤- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحفيز القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الكثافة العمالية وبالذات قطاعات السياحة والصناعة، ورفع كفاءة القطاع الزراعي وإنتاجيته ومعدلات نموه.

٥-ترشيد الإنفاق الاستثماري العام وتوجيهه نحو المجالات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة المجالات الأساسية المرتبطة بالإنتاج.

٦- دعم وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تلعب دوراً كبيراً في مكافحة الفقر، وتستأثر بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي حيث تمثل ٢٥-٣٥٪ من مجموع صادرات

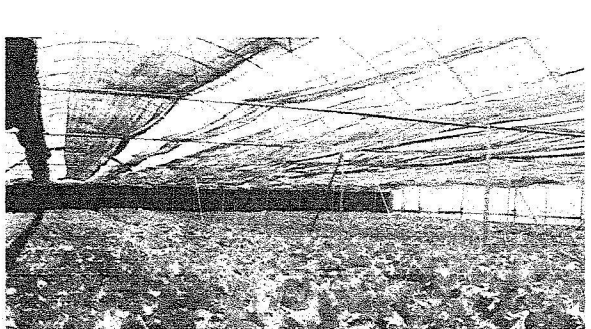

المنتجات المصنعة وتبلغ مساهمة هذه الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب ٤-٦٪.

تجربة المملكة في مكافحة الفقر

إن خصوصية النموذج التنموي السعودي تنبع من التحديات التي واجهته والمتسمة بالتشابك والتعقيد والصعوبة حيث تعد من أصعب التحديات التي تواجه أي تجربة تنموية، فمن الناحية الجغرافية، تعد المملكة أكبر الدول العربية مساحة إذ تبلغ مساحتها ٢,٥ مليون كيلو متر مربع يتوزع السكان في كافة أنحائها، ولا يتركزون في منطقة واحدة يمكن تنميتها وتطويرها دون المناطق الأخرى، ويزيد هذا التحدي صعوبة طبيعة المملكة الصحراوية حيث تضم ٢٥٠ ألف كيلو متر مربع من صحراء الربع الخالي وهي أكبر مساحة صحراوية تضمها دولة في العالم، ومعروف أنه مع وجود الصحراء وشح المياه ومحدودية الأراضي الزراعية تتفاقم التحديات وتتعاظم المتطلبات وتتزايد شروط التنمية الناجحة.

هناك أيضاً التحديات الجيوبولوتيكية فرغم تجانس الشعب السعودي في الدين والعرق واللغة، إلاّ أنه يضم أكبر تجمع قبلي في العالم، حيث يحوي أكثر من ١٠٠ قبيلة يتشكل منها الشعب السعودي، وإذا اجتمعت الصحراء مع الطبيعة القبلية فإن الحياة البدوية، وشظف العيش والتنقل وراء المرعى والماء هي النموذج المسيطر على طبيعة الدولة مضيفاً بذلك تحدياً آخر للتنمية السعودية.

لذا فقد ركزت خطط التنمية على السياسات والبرامج المتعلقة بإعداد القوى البشرية وتهيئتها للعمل، وإيجاد الفرص الوظيفية الملائمة لها وتحسين إنتاجيتها، ووضعت أهدافاً محددة سنت لها أنظمة وخصصت لها برامج واعتمدت لها نفقات من أجل إحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية في القطاعين الحكومي والخاص، واحتلت عملية التأهيل والتدريب بنداً ذا أولوية في كافة خطط التنمية وفي الميزانيات السنوية للدولة، وذلك إيماناً من خادم الحرمين الشريفين أن المواطن محور التنمية والقادر على إدارتها وإثرائها والإفادة منها، كما حرصت المملكة على الأخذ بالمفهوم الشامل للتنمية، حيث نظرت للتنمية على أنها ذات شقين الأول اقتصادي يركز على تطور الإنتاج والدخل والمدخرات والاستثمار بما يشمله من تصنيع وتعدين وزراعة وتجارة، وشق آخر إنساني أو ما يسمى بالتنمية البشرية التي تركز على تنمية المواطن وتنظر إليه على أنه هو الهدف لكل تنمية، وذلك بتوفير أسباب الحياة الكريمة والرغد لكل مواطن فتحسنت مستويات المعيشة في فترة قياسية وحدثت قفزة كمية ونوعية في الخدمات المقدمة للمواطن من تعليم وصحة وطرق ومواصلات وإسكان ومياه وكهرباء واتصالات طالت كافة أنحاء الوطن على اتساع رقعته، فتطورت تطوراً يضاهي ما هو موجود في أكثر دول العالم تحضراً وتقدماً، وقد كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على مسيرة التنمية بوجه عام في البلاد، ففي غضون سنوات قليلة استطاعت المملكة أن تعتمد على سواعد أبنائها في إكمال مسيرة التنمية، واليوم تتواجد كوادر الوطن في كل القطاعات تساهم في البناء بكل كفاءة واقتدار. وكذلك حرصت المملكة على شمول خطط التنمية كافة أنحاء ومناطق المملكة دون استثناء أو دون تمييز لمنطقة عن أخرى أو مدينة دون أخرى، وقد كان ذلك عاملاً أساسياً وجوهرياً في نجاح خطط التنمية في المملكة، سواء من ناحية عدالة التوزيع أو من ناحية استغلال كافة المزايا

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 06-05-2006 العـــدد : 12273
الصفحـات : 58 المسلسل : 360

الوقاية منها ومعالجتها والحد منها وتنمية بعض المهارات الاقتصادية لديهم كمفهوم الاستهلاك والادخار و غير ذلك وفق رؤية شاملة وخطة مدروسة.

وسيتم تمويل الصندوق من خلال مخصصات الدولة والإعانات المالية والعينية، بالإضافة إلى الأوقاف والتبرعات العينية والمادية والصدقات والزكاة التي تدفع مباشرة من الأفراد والمؤسسات والشركات، والعوائد المالية التي يحصل عليها الصندوق من استثمار أصوله وممتلكاته . و يمنح الصندوق قروضاً حسنة غير ربحية للمحتاجين من الأفراد القادرين على العمل لإقامة مشروعات استثمارية إنتاجية أو خدمية صغيرة تسهم في تنمية قدراتهم وتحسين ظروفهم المعيشية كما يمنح الصندوق قروضاً حسنة للأسر المحتاجة لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة من داخل المنازل أو من خلال مراكز الأسر المنتجة. وقد وصل عدد القروض التي اعتمدها الصندوق في الفترة التجريبية إلى (١٢٠) مشروعاً تستفيد منها (٩٠) أسرة محتاجة. ويستهدف الإقراض عدداً من الفئات هي فئة الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط وضوابط الإقراض الموضحة في الدليل الإرشادي لبرنامج إقراض وتأهيل الأفراد والأسر المنتجة، إضافة إلى الأسر التي تنطبق عليها شروط وضوابط إقراض الأسر المنتجة ، وتتراوح فترة سداد القرض بين (٧) أشهر و (٢٧) شهراً للقروض المشروعات الصغيرة وبين(٦) و(٢٠) شهراً لقروض الأسر المنتجة، وتكون فترة السماح شهرين لكافة المشاريع عدا قروض أنشطة القطاع الزراعي حيث تتراوح بين شهرين و(٧) أشهر، فيما تكون القروض بدون تكاليف أو فوائد بجميع أنواعها والسداد يكون لأصل القرار فقط، و تكون جزاءات تأخير السداد الحرمان من خدمات الصندوق لمدة (٥) سنوات قادمة. ووضع الصندوق عدداً من الحوافز للسداد منها الترشيح للقرض التالي (الأعلى) في الصندوق وبالنسبة لقروض الأسر المنتجة فإنه بعد وصولها للسقف الأعلى يمكنها الانتقال إلى فئة قروض الأفراد، ويتم ترشيح قروض الأفراد إذا وصلت السقف الأعلى للقروض التنموية الأخرى الأكبر حجماً والمقدمة من الجهات الأخرى. ومن ضمن برامج الصندوق ، برنامج لتأهيل وتوظيف الشباب ، ويهدف إلى توظيف خريجي المدارس السعودية الثانوية الذين يرغبون في الانخراط في وظائف محددة (صراف – سكرتير – رجل بيع – موظف خدمة عملاء – مساعد إداري – موظف استقبال..) لدى قطاعي التجارة والخدمات، بعد تأهيلهم داخلياً مدة ثلاثة أشهر ومن ثم ابتعاثهم للماليزيا مدة سنة كاملة، بما مجموعه ١٥ شهراً من التدريب المكثف، ومن ثم يمارسون مهام الوظائف لدى الشركات الموظفة في الداخل ولمدة سنة ليكتسبوا الخبرة ويزدادوا من المعرفة التي تجعلهم مهيئين لمسؤوليات أكبر ومناصب أعلى. ويوفر البرنامج تدريباً يؤدي إلى فرصة عمل مضمونة براتب شهري لا يقل عن ٣,٥٠٠ ريال سعودي.

وفيما يخص فئات القروض للمشروعات الصغيرة ومشاريع الأسر المنتجة التي يقدمها الصندوق بخلاف البرامج التي يطرحها للمستفيدين بالتعاون مع عدة جهات فتتراوح قروض المشروعات الصغيرة من (٥) آلاف إلى (١٠٠) ألف ريال وقروض الأسر المنتجة من (٥) آلاف ريال إلى (٢٥) ألف ريال، ويتم انتقال المستفيد من فئة إلى الفئة الأعلى منها بعد نجاحه في مشروعه السابق.